

الشروط والأحكام (مملكة البحرين)

1. تكوين العقد

1.1 تسري هذه الشروط والأحكام ("الشروط والأحكام")، بالإضافة إلى أي تسعير أو عرض أو تميمين أو رسوم خاصة بالعرض ("عرض الاسعار") تقدمها الشركة أو بالنيابة عنها، (كما هو موضح أدناه) على جميع العقود الخاصة بتوريد خدمات الاختبار والمعايرة و / أو الخدمات الأخرى ("الخدمات") التي تُنفّذها شركة "اليمنت ماتيريلز تكنولوجي ام اي ليمتد - فرع البحرين" ("الشركة") التي تقدم الخدمات المنصوص عليها بالنيابة عن العميل ("العميل").

1.2 تلغي هذه الشروط والأحكام وتحل محل أي بنود أو شروط واردة في أو مُشار إليها في طلب شراء العميل أو قبول عرض اسعار أو مواصفات، ويتم العمل بها وتقديمها على أي شروط أو أحكام متناقضة واردة في أو مُشار إليها في تأكيد أمر الشركة أو كان منصوصاً عليها في القانون (ما لم يكن القانون المعني مستثنى) أو في الأعراف أو الممارسات التجارية أو في سير التعاملات. ويتم تفسير أي عبارة تتضمنها هذه المصطلحات، مثل "بما في ذلك" أو "تتضمن" أو "على وجه التحديد" أو أي تعبير مماثل، على أنها كلمات توضيحية ولا تُحد من معنى الكلمات التي تسبق هذه المصطلحات.

1.3 تسري عروض الاسعار الخطيّة والشفهية لمدة ستين (60) يوماً اعتباراً من تاريخه، ويجوز للشركة سحب أي عرض اسعار من هذا النوع في أي وقت كان. كما لا يُعتبر أي عرض اسعار تقدمه الشركة عرضاً للتعاقد مع أي شخص ولا يدخل أيّ عقد حيّز الوجود والنفاذ إلا بموجب الشرط الفرعي 1-4.

1.4 يشكّل أمر الشراء الخاص بالعميل أو قبول العميل لعرض الاسعار بمثابة عرضاً من جانب العميل لشراء الخدمات المحددة في عرض الاسعار بناءً على هذه الشروط والأحكام. ولا يجوز للشركة قبول أي طرح يعرضه العميل إلا من خلال إقرار كتابي صادر ويُنفّذ من جانب الشركة أو (أيهما أسبق) من جانب الشركة التي تشرع في تقديم الخدمات، وذلك في حالة إنشاء عقد توريد وشراء تلك الخدمات بموجب هذه الشروط والأحكام ("العقد").

1.5 لا يُشكل أي قبول أو إقرار، حتى لو كان خطياً وموقعاً عليه من جانب الشركة، لأمر شراء العميل أو أي مستند آخر متعلق بالخدمات كموافقة على أي شرط لأمر شراء العميل أو أي مستند آخر يتعارض مع أو يضيف إلى هذه الشروط والأحكام ما لم توافق الشركة تحديداً على هذا التعارض في هذه الشروط والأحكام مع مراعاة الشرط الفرعي 2.1 وبموجب أحكامه.

1.6 إذا قام العميل بتسليم أي مادة تتعلق بالاختبار أو المعايرة إلى الشركة ("نموذج") أو قيامه بتسليم أي طلب للشركة بغرض تقديم أي خدمات مماثلة، يكون ذلك، بناءً على قبول هذه العينة أو طلب من الشركة بمثابة "عرضاً" (كما هو مُشار إليه في الشرط الفرعي 1.4). وإذا بدأت الشركة هذه الاختبارات أو المعايرة أو قدمت خدمات مماثلة بناءً على هذه العينة، يُعتبر هذا الطرح قد تم قبوله من جانب الشركة ويتم تكوين العقد. وعليه، تسري هذه الشروط والأحكام على هذا العقد.

2. التغيير، بما في ذلك الإلغاء والتأجيل والتعديل

2.1 لا يجوز لأي طرف تغيير هذه الشروط والأحكام أو التنازل عنها إلا إذا كان التغيير أو التنازل خطياً وموقعاً عليه من جانب مسئول أو شخص ممهور بالتوقيع قانوناً نيابة عن الشركة. كما يلزم تحديد الشرط (الشروط) أو الشرط (الشروط) الفرعي المراد تغييره أو التنازل عنه في طلب التغيير أو في التنازل، بالإضافة إلى تفاصيل هذا التغيير أو التنازل.

2.2 يجوز للعميل إلغاء أو تأجيل أو تعديل أي طلب (كلياً أو جزئياً) في أي وقت كان، بشرط أن يدفع العميل إلى الشركة كامل مبلغ التعويض (كما هو محدد في الشرط الفرعي 3.1) المتعلق بهذا الطلب، بالإضافة إلى جميع التكاليف (كما هو محدد في الشرط الفرعي 3.1) المتعلقة بهذا الطلب المتكبد من جانب الشركة قبل تاريخ الإلغاء أو التأجيل أو التعديل، بالإضافة إلى أي خسائر أخرى أو مصاريف وتكاليف متكبدة من جانب الشركة نتيجة للإلغاء أو التأجيل أو التعديل.

2.3 تحتفظ الشركة بحقها في مراجعة وتعديل أي سعر في عرض الأسعار، حيث تم تغيير المستندات والمواصفات أو المواد الأخرى المتعلقة بالعقد بشكل جوهري منذ تقديم عرض الأسعار الأصلي أو عند طلب خدمات إضافية غير

منصوص عليها في عرض الأسعار، على سبيل المثال، إنتاج أو صاف مكتوبة لإجراءات تفصيلية تتم كجزء من الخدمات. وعليه، تبقى الموافقة على هذه الطلبات الإضافية حسب تقدير الشركة، وذلك درءاً للشك والريبة.

3. الأسعار والدفع

3.1 يدفع العميل للشركة الرسوم المحددة في عرض الاسعار، إن كان ذلك ينطبق، أو كما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتقديم الخدمات ("التعويض")، كما يلتزم العميل بالسداد للشركة عند الطلب عن أية نفقات متكبدة في تقديم الخدمات ("التكاليف")، ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك كتابةً.

3.2 يجوز للشركة إصدار فواتير فيما يتعلق بالخدمات:

3.2.1 عند الانتهاء من الخدمات؛ أو

3.2.2 عند الانتهاء من الخدمات بشكل مرضي للشركة بشكل معقول حول أجزاء منفصلة من الخدمة، ففي هذه الحالة تقوم الشركة بإعداد فاتورة لتلك النسبة من إجمالي التعويض للخدمات التي يتم تنفيذها بموجب العقد؛ أو

3.2.3 بطريقة تحدد خلاف ذلك في عرض الاسعار، بما في ذلك البنود المستقلة في عرض الاسعار، أو تأكيد الطلب.

3.3 يدفع العميل التعويض والرسوم الواردة في أي فاتورة عن الخدمات المقدمة بموجب هذه الشروط والأحكام بالكامل، دون خصم أو مقاصة، خلال ثلاثين (30) يوماً من التاريخ المذكور في تلك الفاتورة. ويُدفع التعويض مجاًً وبدون خصم من الضريبة أو على حسابها ما لم يطلب العميل بموجب القانون أن يخضع هذا الدفع لخصم الضريبة المستقطعة، وفي هذه الحالة، يتم زيادة المبلغ المدفوع من جانب العميل إلى الحد الضروري لضمان أنه بعد هذا الاستقطاع أو الخصم، تحصل الشركة على مبلغ مساوٍ للتعويض والتكاليف التي كانت ستلتقها إذا لم يكن هناك حاجة إلى هذا الخصم أو الاستقطاع.

3.4 يقوم العميل بدفع تكاليف الشركة وتكلفتها عن طريق التحويل المصرفي الإلكتروني في الأموال التي تم تخليصها بالعملة المحددة في عرض الأسعار أو العرض أو تأكيد الطلب الخاص بالشركة. ويتم سداد جميع المدفوعات المستحقة للشركة في غضون الوقت المحدد بغض النظر عما إذا كان العميل قد استرد الدفع من طرف خارجي، ولكن دون الإخلال بعمومية ما تقدم، فإن هذا يشمل دفع الرسوم المستحقة للشركة للعمل كخبراء أو كشهود خبراء عند إرشادهم من جانب المحامين الذين يعملون لصالح طرف ما في النزاع، وذلك درءاً للريبة والشك.

3.5 في حالة التخلف عن السداد خلال الثلاثين (30) يوماً، يجوز للشركة: تعليق أي خدمات أخرى يتم تنفيذها للعميل؛ كما يجوز حجب تقديم التقارير (كما هو محدد في الشرط الفرعي 2.4) أو تغيير أو سحب شروط الائتمان وتعديل الشروط أو الأسعار أو مستويات الخدمة. ويحمل المبلغ المستحق، من حين لآخر، فائدة محسوبة من تاريخ استحقاق الفاتورة إلى تاريخ استلام المبلغ بالكامل بسعر يكون أقل من (1) الحد الأقصى للفائدة المسموح بها بموجب القانون أو (2) ما يعادل 3% سنوياً بنسبة أعلى من السعر الأساسي من حين لآخر لبنك إتش إس بي سي (HSBC) للعملة ذات الصلة.

3.6 يجوز للشركة أن تحتفظ أو تقوم بمقاصة أي مبالغ مستحقة لها من جانب العميل والتي تكون مستحقة وواجبة الدفع مقابل أي مبالغ مستحقة للعميل بموجب هذا العقد أو أي عقد آخر مبرم بين الطرفين أو أي من شركات المجموعة. وتعني "شركة المجموعة"، فيما يتعلق بشركة ما، وهذه الشركة، هي أي شركة تابعة أو شركة قابضة لتلك الشركة أو أي شركة تابعة لشركة قابضة لهذه الشركة.

3.7 يتعهد العميل أنه أثناء تقديم الخدمات ولمدة 6 أشهر بعد إتمامها بأنه لا يجوز له ما يلي:

3.7.1 استدراج أو إغراء (أو مساعدة أي شخص آخر في استدراج أو إغراء) أي عضو من موظفي الشركة الذين قام العميل بالتعامل معهم فيما يتعلق بالعقد و / أو تقديم الخدمات خلال الـ 12 شهراً قبل بدء الإجراء السابق من تاريخ أمر الشراء الخاص بالعمل أو تاريخ عرض الاسعار ؛ أو

3.7.2 توظيف (مباشرة أو من خلال طرف خارجي) أي شخص كما هو مشار إليه في الشرط الفرعي 3.7.1 أو توظيفهم بأي طريقة لتقديم الخدمات للعميل.

لا ينطبق هذا التعهد فيما يتعلق بأي عضو من موظفي الشركة الذين لم يتم التواصل معهم بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب العميل الذي يستجيب لإعلان يضعه العميل أو نيابة عن العميل.

في حالة حدوث خرق لهذا التعهد، الذي يؤدي إلى مغادرة أي شخص كما هو مشار إليه في الشرط الفرعي 3.7.1، يدفع العميل للشركة، عند الطلب، مبلغًا يعادل 50% من إجمالي حزمة المكافآت السنوية المدفوعة من جانب الشركة للفرد قبل مغادرته. ويقر العميل بأن هذا الشرط هو شرط عادل ومعقول يهدف إلى تقييم حقيقي للخسارة المحتملة للشركة.

4. الخدمات

4.1 مع مراعاة الشروط الفرعية المتبقية من الشرط 4، تضمن الشركة أنها ستكمل الخدمات بطريقة مرضية وعملية بما يتفق مع المعايير الصناعية. ويقر العميل ويوافق صراحة على أن الشركة لا تقدم أي ضمان بأن أي نتيجة أو هدف يمكن تحقيقه من خلال الخدمات، وأنه، عندما تستند النتائج إلى اختبارات على نطاق أصغر ودراسات نظرية، قد تتطلب النتائج التحقق الدقيق ليتم استقرارها إلى نطاق الإنتاج.

4.2 تستخدم الشركة مساعيها المعقولة لاستكمال الخدمات وتقديم المعلومات المكتوبة والنتائج والتقارير الفنية والشهادات وسجلات الاختبار أو التفتيش والرسومات والتوصيات والمشورة أو ما يماثلها فيما يتعلق بالخدمات ("التقرير") أو شهادة بذلك للعميل في أي تاريخ مطلوب بشكل معقول كتابيًا من جانب العميل، إلا إن الشركة لا تكون مسؤولة تجاه العميل عن: (1) أي تأخير في أداء أي التزام بموجب العقد؛ أو (2) الأضرار التي تكبدها العميل بسبب هذا التأخير.

4.3 يخضع التزام الشركة باستكمال الخدمات بموجب العقد لأي التزام قد يكون عليه الالتزام بأي قانون أو لائحة أخرى ملزمة لها بحيث قد تكون سارية من حين لآخر.

4.4 لا يحق لأي موظف أو وكيل أو أي شخص آخر تقديم أي ضمان أو تقديم أي تمثيل نيابة عن الشركة فيما يتعلق بالعقد، أو تحميل الشركة أي مسؤولية أخرى فيما يتعلق بالخدمات، ما لم يكن هذا الضمان أو التمثيل أو تحميل المسؤولية يُمنح للعميل وفقًا للشرط الفرعي 2.1.

4.5 فيما يتعلق بالتقارير والتصوير الشعاعي التي يتم تسليمها أو تفسيرها كجزء من أداء الخدمات، يقوم العميل بإخطار الشركة، في غضون أربعة عشر (14) يومًا من تاريخ إصدار هذه التقارير والتصوير الشعاعي، عن أي نزاع يحدث من جانب العميل أو طرف خارجي فيما يتعلق بالجودة الإشعاعية أو تفسير النتائج. وإذا لم يتم الإخطار بالشركة خلال فترة الأربعة عشر (14) يومًا، يتم اعتبار العميل بأنه قد قبل التقارير والتصوير الشعاعي مع أي تفسير لهذه المعلومات، والتي قدمتها الشركة.

4.6 يقر العميل ويضمن للشركة مدى اكتمال ودقة جميع المستندات والمعلومات المقدمة للشركة من أجل تحقيق الشركة للخدمات، سواء كان ذلك في وقت التوريد أو في وقت لاحق.

4.7 يتم إصدار التقارير على أساس المعلومات المعروفة للشركة في وقت تنفيذ الخدمات. وعلى الرغم من أن الشركة تستخدم جميع المساعي المعقولة لضمان الدقة، فإن هذه الخدمات تعتمد، في جملة أمور، على التعاون الفاعل للعميل وموظفيه وعلى المعلومات المقدمة للشركة. يتم إعداد جميع التقارير على أساس:

4.7.1 لا توجد أي مسؤولية تجاه أي شخص أو هيئة أخرى غير العميل؛

4.7.2 لا يتم إعدادها لأي غرض معين، ولا يعتبر أي بيان، في أي ظرف من الظروف، أن يكون أو يؤدي إلى تمثيل أو تعهد أو ضمان أو شرط تعاقدية ما لم ينص عليه على وجه التحديد؛

4.7.3 لا يتم تحديد التقرير إلا من خلال التحليل الاحترافي الذي يقوم به موظفو الشركة لكل عقد على حدة وأن أي توقعات من جانب الشركة للنتائج ما هي إلا تقييمًا فحسب؛

4.7.4 يحق للشركة أن تحصل على تعويض بغض النظر عن النتائج أو الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في التقرير؛

4.7.5 من المستحسن أن تتناول نتائج الخدمات البنود والمعلومات المقدمة فقط ولا تعتبر ممثلة لأي مجموعة أكبر من المجموعة التي تم أخذ العينة منها؛

4.7.6 هذه النتائج نهائية ومعتمدة من جانب الشركة. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عند قيام العميل بالتصرف بناءً على نتائج أولية أو غير معتمدة أو من غير الاستعانة بالمشورة.

5. ملكية العملاء

5.1 يلتزم العميل بتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات، بما في ذلك رقم أمر الشراء الفريد أو المرجع أو التصريح، حول كل عينة و / أو متطلبات الخدمة من أجل المساعدة في تحقيق خدمة فعالة. وإذا زود العميل الشركة بتعليمات مفصلة مكتوبة فيما يتعلق بمعالجة بنود معينة من ممتلكاتها، تستخدم الشركة مساعيها المعقولة للائتمان لهذه التعليمات.

5.2 يقوم العميل بإبلاغ الشركة كتابةً قبل قيام الشركة بأي خدمة على موقع العميل أو عينة ذات طبيعة خطيرة أو غير مستقرة، بالإضافة إلى إبلاغ الشركة عن أي مخاطر فعلية أو محتملة تتعلق بالصحة والسلامة فيما يتعلق بعينة ما والناشئة عن أداء الشركة للخدمات، ويجب تقديم تعليمات بشأن الزيارة الآمنة للموقع أو التعامل الآمن مع العينة. كما يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن وضع علامات السلامة المناسبة الخاصة بالعينة وأي معدات مقدمة إلى الشركة من جانب العميل.

5.3 يقر العميل ويوافق صراحة على أنه، وفقاً للشرط الفرعي 5.4 الذي ينص فيه العقد على أن الخدمات تتضمن اختياراً غير مُتلف للعينة، قد يؤدي أداء الخدمات إلى إتلاف أو تدمير أي من العينات وأي مواد أو ممتلكات أخرى يتم تسليمها من جانب العملاء للشركة فيما يتعلق بالعقد. ولا تتحمل الشركة، تحت أي ظرف من الظروف، أي تكاليف أو أضرار إضافية، بما في ذلك الأضرار اللاحقة والتكاليف أو الخسائر غير المباشرة، الناتجة عن تلف أو فقدان ممتلكات العميل.

5.4 عند إجراء الاختبار أو التحليل أو تنفيذ الخدمات الأخرى، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية فيما يتعلق بأي تكاليف أو خسائر ناتجة عن تلف أو تدمير أي ممتلكات مملوكة للعميل إلا إذا قام العميل بإخطار الشركة كتابةً قبل التسليم إلى الشركة، ويتم تمييز الممتلكات التي تم تسليمها للشركة بشكل واضح تحت عنوان "يحظر تدميرها أو تلفها". إذا تم تقديم هذا الإشعار وتم وضع علامة على ممتلكات العميل، فإن مسؤولية الشركة عن الضرر الذي يلحق بممتلكات العميل أو تدميرها تقتصر على الأقل على:

5.4.1 قيمة ملكية العميل؛ أو

5.4.2 تكلفة الخدمات التي أجريت على الممتلكات المتضررة وفقاً للعقد.

6. إعادة التسليم

6.1 تقوم الشركة، بناءً على طلب كتابي معقول من العميل، بتسليم ممتلكات العميل (بخلاف ما تم إتلافه كجزء من الخدمات) مرة أخرى إلى العميل بعد أداء الخدمات المتعلقة بتلك الممتلكات. ويجوز للشركة استخدام أي طريقة للتسليم تقررها بشكل معقول وتفعلها باعتبارها تنوب عن العميل ولن تتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق بأي عنصر من هذا القبيل يتم تسليمه. يجوز للشركة بناءً على تقديرها توجيه أي شخص يقوم بتسليم هذه الممتلكات إلى العميل لفاتورة ذلك العميل مباشرة فيما يتعلق بهذا التسليم، وعلى العميل أن يقدم أي وجميع المطالبات المتعلقة بالممتلكات التالفة أثناء النقل مباشرة وأن تكون موجهة فقط لشركة التسليم هذه أو أي شخص آخر.

6.2 تحتفظ الشركة بالحق في التصرف بشكل صحيح في ممتلكات العميل بعد مرور ثلاثة (3) أشهر من انتهاء الخدمات، ما لم يوجه العميل توجيهات خطية على وجه التحديد. تحتفظ الشركة بالحق في إعداد فاتورة العميل عن أي تكاليف تم تكبدها للتخلص منها. إذا كانت ممتلكات العميل، في رأي الشركة وحدها، ضخمة للغاية أو غير مستقرة بدرجة كبيرة بحيث لا يسمح بتخزينها لمدة تزيد عن شهر واحد، يكون ذلك وفقاً لتقدير الشركة المطلق فيما يتعلق بطول الفترة الزمنية التي يتم فيها الاحتفاظ بهذه الممتلكات قبل أن يتم إتلافها.

7. سند الملكية والضمان

يبقى سند ملكية العميل الذي يتم تسليمه للشركة وجميع مخاطر الخسارة أو الأضرار التي تلحق بهذه الممتلكات (باستثناء الخسائر أو الأضرار التي تسببها الشركة والتي تخضع لها الشركة وإلى المدى الذي تتحمل فيه الشركة المسؤولية بموجب هذه الشروط والأحكام) مع العميل في جميع الأوقات، والذي يتولى مسؤولية تنفيذ والحفاظ على غطاء التأمين الخاص به فيما يتعلق بذلك، حيث أقر بموجبه العميل بأن رسوم الشركة لا تشمل التأمين. ويجوز للشركة الاحتفاظ بجميع الممتلكات المسلمة إليها حتى يتم سداد جميع المبالغ المستحقة والواجبة للشركة من جانب العميل.

8. المسؤولية والتعويض

- 8.1 يحدد هذا الشرط 8 كامل المسؤولية المالية للشركة وموظفيها ووكلائها ومقاوليها من الباطن للعميل فيما يتعلق بأي خرق للعقد وأي استخدام يتم إجراؤه للعينات أو أي جزء منها يتم تنفيذ الخدمات عليه وأي تمثيل أو تصريح أو تصرف ضار أو إغفال (بما في ذلك الإهمال أو الإخلال بواجب قانوني) ينشأ بموجب أو فيما يتعلق بالعقد.
- 8.2 بخلاف ما هو منصوص عليه صراحة في هذا العقد، وكما هو محدد بشكل كتابي للعميل من جانب موظف أو شخص مخول بالتوقيع للشركة وفقاً للشرط الفرعي 2.1، فإن جميع الضمانات والشروط والأحكام الأخرى المنصوص عليها في القانون أو القانون العام هي، إلى أقصى حد يسمح به القانون، مستثناة من العقد.
- 8.3 رهنًا بالشروط الفرعية المتبقية لهذا الشرط 8، لا تتحمل الشركة المسؤولية، سواء كانت مسؤولية تقصيرية (بما في ذلك الإهمال أو الإخلال بالواجب القانوني) بالعقد أو التحريف أو غير ذلك من أجل:
- 8.3.1 خسارة الأرباح أو خسارة العمل أو فقدان الإيرادات أو خسارة الأسواق أو الخسارة أو الضرر المتكبد نتيجة لمطالبة من قبل الطرف الخارجي؛ استنفاد الشهرة و / أو خسائر مماثلة أو خسارة الوفورات المتوقعة أو فقدان البضائع أو خسارة العقد أو خسارة الاستخدام أو فقدان أو تلف البيانات أو المعلومات أو المدفوعات على سبيل الهبة؛ أو
- 8.3.2 أي خسائر أو تكاليف أو أضرار أو رسوم أو غرامات أو عقوبات أو مصروفات خاصة أو غير مباشرة أو خسارة اقتصادية خالصة.
- 8.4 رهنًا بالشرطين 8.3 و 8.7، فإن المسؤولية الكلية للشركة للعميل في العقد أو الضرر (بما في ذلك المطالبات عن الإهمال أو الإخلال بواجب قانوني) أو التحريف أو الرد أو ما ينشأ فيما يتعلق بالأداء أو الأداء المنصوص عليه في العقد تقتصر، في جميع الظروف، على (1) 2,500 دينار بحريني أو (2) التعويض عن الخدمات المستحقة الدفع كل سنة بموجب العقد الخاضع للمطالبة. في حالة حدوث احتيال أو إخفاء احتيالي من جانب الشركة، فإن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق بأي مطالبة بموجب العقد وأي مطالبة من هذا القبيل يتم حظرها بالكامل وغير قابلة للتنفيذ إلا إذا:
- 8.4.1 قام العميل بإخطار الشركة بصورة تفصيلية وكتابية عن الأساس المزعم للمطالبة خلال شهرين (2) من تاريخ علم العميل بها وخلال عام واحد بعد الانتهاء من الخدمات التي تتعلق بها المطالبة؛ و
- 8.4.2 يجوز للشركة تفتيش أي وجميع الممتلكات التي يُزعم أن الخدمات بها معيبة أو تتعلق بمطالبة العميل خلافًا لذلك.
- 8.5 باستثناء الحالات التي يتم فيها تقديم الخدمات إلى شخص يتعامل كمستهلك (بالمعنى المقصود في قانون شروط التعاقد غير العادلة في المملكة المتحدة لعام 1977)، يتم استبعاد جميع الضمانات أو الشروط أو الشروط الأخرى الصريحة أو الضمنية أو القانونية أو العرفية أو غير ذلك إلى أقصى حد يسمح بها القانون.
- 8.6 يقر العميل بأن الأحكام المذكورة أعلاه من الشرط 8 هذا معقولة وبعكس في السعر الذي سيكون أعلى من دون هذه الأحكام، ويقبل العميل هذه المخاطر و / أو التأمين وفقاً لذلك.
- 8.7 يوافق العميل على تعويض الشركة وإبراء ذمتها من جميع الخسائر الناشئة التي قد تتكبدها الشركة أو تتحملها نتيجة لـ:
- 8.7.1 خرق أي قانون من جانب العميل فيما يتعلق بأداء الخدمات؛
- 8.7.2 أي مطالبة أو تهديد موجه ضد الشركة من جانب أي طرف خارجي ناجم عن الخدمات أو من أي تأخير في أداء أو عدم أداء الخدمات (حتى لو كانت هذه المطالبة مرتبطة فقط أو بشكل جزئي بخطأ أو إهمال من قبل الشركة) إلى مدى زيادة هذه المطالبة عن المبلغ المدفوع مقابل الخدمات بموجب العقد الخاضع للمطالبة؛ أو
- 8.7.3 أي مطالبات تنشأ نتيجة لأي سوء استخدام أو استخدام غير مصرح به لأي تقارير تصدرها الشركة أو أي حقوق ملكية فكرية تابعة للشركة (بما في ذلك العلامات التجارية) بموجب هذا العقد.
- بغض النظر عن أي حكم آخر من هذه الشروط والأحكام، تكون مسؤولية العميل بموجب هذا التعويض غير محدودة.
- 8.8 لا يوجد في هذه الشروط والأحكام ما يحد من أو يستثني مسؤولية الشركة عن:
- 8.8.1 الوفاة أو الإصابة الشخصية الناتجة عن الإهمال؛ أو
- 8.8.2 المسؤولية التي يتكبدها العميل نتيجة الاحتيال أو التزوير الاحتيالي من جانب الشركة؛ أو
- 8.8.3 أي مسألة أخرى قد لا تكون محدودة أو مستثناة بموجب القانون.
- 8.9 يسري العمل بالشرط 8 هذا حتى عقب إنهاء هذا العقد.
9. حقوق الملكية الفكرية

9.1 في الشرط 8 هذا، تنطبق التعريفات التالية:

حقوق الملكية الفكرية: جميع براءات الاختراع أو حقوق الاختراعات أو نماذج المنفعة أو حقوق التأليف والنشر أو الحقوق ذات الصلة أو العلامات التجارية أو علامات الخدمة والتجارة أو الأعمال التجارية أو أسماء النطاقات أو حقوق التغليف أو شكل السلعة أو الحقوق المتعلقة بالشهرة أو الحق في المقاضاة في حالة تقديم سلع مُقلّدة على أنها أصلية أو بسبب منافسة غير مشروعة أو الحقوق المتعلقة بالتصميمات أو الحقوق المتعلقة ببرامج الحاسوب أو حقوق قواعد البيانات أو حقوق الطوبوغرافيا أو الحقوق المعنوية أو الحقوق المتعلقة بالمعلومات السرية (بما في ذلك الدراية والأسرار التجارية وأي حقوق ملكية فكرية أخرى (موجودة الآن أو تم إنشاؤها فيما بعد)، في كل حالة سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة وتشمل جميع طلبات التجديد أو الامتداد لهذه الحقوق وجميع الحقوق أو أشكال الحماية المماثلة أو المعادلة لها في أي مكان في العالم؛

9.2 جميع حقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك حقوق النشر في السجلات أو الوثائق العلمية أو البيانات الأساسية أو الوسائل الإلكترونية لمعالجة البيانات) التي يتم إنتاجها أثناء أي خدمة، يعود ملكيتها للشركة وتظل ملكاً لها ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك صراحة كجزء من العقد.

9.3 تبقى الملكية وحقوق الطبع في التقرير لدى الشركة. وفي حالة قيام العميل بتنفيذ جميع التزاماته بموجب العقد، بما في ذلك دفع مبلغ التعويض، يحصل العميل على ترخيص غير حصري وخالٍ من الإتاوات وغير حصري لاستخدام التقرير (بما في ذلك الحق في الترخيص من الباطن)، مع مراعاة أحكام الشرط الفرعي 9-2 والشرط الفرعي 9-3.

9.4 تظل جميع حقوق الملكية الفكرية في جميع علامة (علامات) الخدمة والعلامات التجارية وعلامات (علامات) الاعتماد وغيرها من الأسماء والشعارات التي تملكها الشركة ملكاً للشركة ولا يمكن بيعها أو ترخيصها من جانب العميل.

9.5 عند منح الشهادة، تقوم الشركة بمنح ترخيص للعميل لاستخدام العلامة (علامات) التجارية والشعارات الخاصة بشهادة الشركة لفترة صلاحية الشهادة، مع مراعاة شروط الاستخدام المعمول بها (كما تم تعديلها من حين لآخر) والتي يتم إصدارها مع كل شهادة وتكون متاحة عند الطلب.

9.6 يلتزم العميل بتعويض الشركة عن جميع الخسائر التي قد تكون الشركة مسؤولة عنها نتيجة ادعاء بأن استخدام أي بيانات أو معدات أو مواد أخرى يقدمها العميل لأداء الخدمات ينطوي على انتهاك أي من حقوق الملكية الفكرية لأي طرف خارجي.

9.7 باستثناء حقوق الاستخدام المنصوص عليها في الشرط 10، فإن هذا العقد لا يمنح ولا يجوز تفسيره على أنه يمنح أي حقوق لأي من الطرفين لأي اسم أو علامة تجارية للطرف الآخر. لا يُمنح أي طرف الحق في استخدام اسم الطرف الآخر فيما يتعلق بأي عملية نشر ولا يجوز له تقديم أي بيان صحفي أو إصدار أي إعلان عام آخر بخصوص هذا العقد أو الخدمات أو أي معاملة بين الطرفين دون الحصول على موافقة خطية مسبقة صريحة من الطرف الآخر.

10. استخدام التقارير

10.1 تشكل التقارير معلومات سرية يجب حمايتها ويجب استخدامها فقط من أجل:

10.1.1 مساعدة العميل في استكمال متطلباته الداخلية والشركة في أداء الخدمات للعميل؛

10.1.2 الامتثال لوكيل العميل ومتطلبات الطرف الخارجي الأخرى لتسليم واستخدام البيانات المُدرجة في التقارير؛

10.1.3 تقديم أو الرد على مطالبة في محكمة قانونية (شريطة أن يكون هذا هو الغرض من توجيه التقرير، والاتفاق على ذلك مع الشركة قبل إصدار التقرير)؛ أو

10.1.4 تقديم أو الرد كما هو مطلوب بموجب القانون أو أي هيئة تنظيمية.

10.2 يتعهد العميل بموجبه بأنه يحظر عليه:

10.2.1 إفشاء، باستثناء ما هو مبين في الشرط الفرعي 10.1، تقرير (أو معلومات واردة في تقرير) إلى أي طرف خارجي دون موافقة خطية مسبقة من الشركة؛

10.2.2 نسخ أو تقديم تقرير ما باستثناء ما تم تسليمه من جانب الشركة دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الشركة؛ أو

10.2.3 استخدام تقرير، أو أي جزء منه، بأي طريقة قد تنعكس بطريقة غير مواتية على الشركة أو على مجموعتها، أو قد تكون أو قد تتضمن بيانات أو تفسيرات أو تعليقات قد تكون مضللة أو خاطئة.

11. مقرات الشركة

تعتبر مقرات الشركة ("المقرات") منطقة أمنية مخصصة لها:

- 11.1.1 تحتفظ الشركة بالحق في رفض اي دخول إلى المقرات؛
- 11.1.2 ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مقدماً من جانب الشركة، يجوز التصريح بالدخول لزائر واحد لكل عميل عند الطلب ليشهد الخدمات التي تم تنفيذها لذلك العميل؛
- 11.1.3 يلتزم زوار المبنى بلوائح وإجراءات الشركة.

11.2 في حالة تنفيذ أي جانب من جوانب الخدمة في أماكن غير مشغولة من جانب الشركة أو تحت سيطرتها المباشرة، يلتزم العميل بالتأكد من أن جميع إجراءات السلامة الضرورية مطبقة للامتثال لجميع لوائح الصحة والسلامة المعمول بها، باستثناء ما هو متفق عليه كتابياً بين الطرفين أو عندما يكون تحديد الأسبستوس جزءاً من نطاق الخدمات التي ستقدمها الشركة للعميل، يجب على العميل ضمان إزالة جميع الأسبستوس و / أو احتوائه بأمان في كل منطقة يزورها موظفو الشركة خلال الزيارة إلى المبنى المذكور.

11.3 بالإضافة إلى أي التزامات محددة للعميل محددة في عرض الاسعار وأحكام الشرط الفرعي 11.2، حيث يتم توفير الخدمات في مقر العميل، ويلتزم العميل: (1) تزويد الشركة بالوصول الضروري إلى أي مكان للعميل؛ (2) التأكد من أن أي مكان يوفره العميل لتوفير أي جزء من الخدمة يكون مناسباً لهذا الغرض؛ (3) توفير جميع المواد المساعدة والتشغيلية المعنادة (بما في ذلك الغاز والمياه والكهرباء والإضاءة وما إلى ذلك) ذات الصلة بأي مبنى زود به العميل؛ (4) تزويد الشركة بأية تصاريح مطلوبة لأداء الخدمة.

12. التقاضي والإجراءات الأخرى

12.1 في حالة مطالبة العميل للشركة بتقديم نتائج أو دلائل تتعلق بالخدمات التي تقوم بها الشركة في بيانات الشهود أو جلسات المحكمة أو غيرها من الإجراءات القانونية، يلتزم العميل بأن يدفع للشركة التكاليف، حيث يجوز للشركة فرض رسوم على العملاء بشكل عام من حين لآخر لهذه الخدمات ويكون العميل مسؤولاً عن هذه التكاليف، بالإضافة إلى التعويض.

12.2 وإذا طلب طرف آخر غير العميل من الشركة تقديم نتائج أو دلائل تتعلق بالخدمات التي تقوم بها الشركة للعميل في أي إجراءات قانونية تتعلق بالعميل، يلتزم العميل بسداد جميع التكاليف والرسوم الناتجة عن أي خدمات تتطلب من الشركة القيام بها نتيجة لذلك، بما في ذلك إعداد أي بيان من شهادات الشهود والتحضير والمثول أمام أي جلسة استماع في المحكمة. يلتزم العميل بسداد جميع هذه التكاليف، سواء قام العميل بسداد جميع التعويضات المستحقة بموجب العقد أم من عدمه، وما إذا كانت الشركة قد أغلقت ملف العميل فيما يتعلق بالمسألة أم من عدمه.

12.3 إذا كان أي جانب من الجوانب أو عنصر من الخدمات (بما في ذلك أي عينة) هي، أو من المحتمل أن تكون موضع أو مرتبطة بإجراءات قانونية، يجب إخطار الشركة كتابياً بذلك قبل تنفيذ الخدمات. وإذا لم يتم الكشف عن ذلك للشركة في تلك المرحلة، فلا يجوز للشركة، حسب تقديرها المطلق، أن تكون مهيئة لتقديم شهادة خبير.

12.4 يسري العمل بالشرط 12 هذا حتى عقب إنهاء هذا العقد.

13. الإنهاء

لأغراض الشرط 13، يُقصد بـ "قواعد العقوبات" أي عقوبات تجارية أو اقتصادية سارية أو رقابة على الصادرات أو حظر أو قوانين أو لوائح أو قواعد أو تدابير أو قيود مماثلة أو قوائم أو قيود أو أوامر أو متطلبات محددة، وتسري من حين لآخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قواعد العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

13.1 إذا أصبح العميل عرضة لأي من الحالات المدرجة في الشرط الفرعي 13.2، يجوز للشركة إنهاء العقد بأثر فوري عن طريق تقديم إشعار خطي إلى العميل.

13.2 لأغراض الشرط الفرعي 1-13، تكون الحالات ذات الصلة كما يلي:

13.2.1 إذا ارتكب العميل خرقاً لأية شروط للعقد أو أي عقد آخر مع الشركة غير القادرة على التعويض أو، إذا كان قادراً على التعويض، لم يتم استدراكه من جانب العميل وفقاً لإشعار مكتوب من الشركة يتطلب إجراء استدراك في غضون الفترة المحددة في الإشعار المذكور؛

13.2.2 إذا أخفق العميل في سداد مبلغ التعويض خلال الوقت المحدد؛

13.2.3 قيام العميل بأي ترتيب طوعي مع دائنيه أو يصبح خاضعاً لأمر إداري أو (كونه فرداً أو شركة) يصبح مفلساً أو (كونه شركة) يتم تصفيته (بخلاف أغراض الدمج أو إعادة الهيكلة) أو يتوقف عن أو يعلق

سداد أي من ديونه أو يكون غير قادر على سداد ديونه عند استحقاقها بالمعنى المقصود في الفقرة 123 من قانون الإعسار لعام 1986؛

13.2.4 يتم حجز ممتلكات العميل أو أصوله والاستيلاء عليها من جانب المرتهن أو حارس قضائي أو وصي؛

13.2.5 يتوقف العميل أو يُنذر بالتوقف عن مواصلة العمل؛

13.2.6 تدرك الشركة بشكل معقول وتعي أن أيًا من الحالات المذكورة في الشروط الفرعية من 13.2.1 إلى

13.2.5 أعلاه على وشك الحدوث فيما يتعلق بالعميل وتقوم بإخطار العميل بذلك؛

13.2.7 إذا كانت الشركة تعي بشكل معقول أن تقديم الخدمات أو التعامل مع العميل يخالف قواعد العقوبات،

يخفق العميل في استيفاء طلبات العناية الواجبة التي تقوم بها الشركة فيما يتعلق بالامتثال لقواعد

العقوبات أو القوانين أو اللوائح الأخرى ذات الصلة أو قيام العميل بأي شيء يخالف قواعد العقوبات أو

قد يتسبب في انتهاكها.

13.3 عند إنهاء العقد لأي سبب من الأسباب، يلتزم العميل أن يدفع مباشرة للشركة جميع الديون إلى الشركة مع الفائدة المعمول بها.

13.4 لا يؤثر إنهاء العقد، مهما كان صدوره، على أي من حقوق الطرفين والتعويضات والالتزامات والمسئوليات التي قد تكون مستحقة عند الإنهاء.

13.5 تظل الشروط التي تعني صراحة أو ضمناً سارية ويُعمل بها تمامًا حتى عقب إنهاء العقد.

14. القوة القاهرة

لا يتحمل الطرفان مسؤولية القيام بأي التزام بموجب العقد إذا كان عدم القدرة على الأداء خارجًا عن إرادتهما سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لأي كوارث طبيعية أو فيضان أو حرب أو أعمال شغب أو حوادث أو أعمال إرهابية أو انفجار أو إضراب أو نزاع عمالي أو الامتثال لأي قانون أو التأخير أو التخلف عن السداد عن طريق المتعاقد من الباطن أو مورّد مواد أو خدمات أو وجود أي ظرف من الظروف يجعله غير عملي من الناحية التجارية أو أي سبب آخر خارج عن سيطرة الطرف المعقولة، بشرط ألا ينطبق الشرط 14 على أي التزام بتقديم أي مدفوعات مستحقة للشركة بموجب العقد.

15. التنازل عن الامتثال

لا يعتبر التنازل من جانب أي طرف من طرفي هذا العقد عن خرق الطرف الآخر لأي من أحكام هذه الشروط والأحكام تنازلاً عن الالتزام المستقبلي بها، وتبقى هذه الأحكام سارية المفعول والنفاد.

16. الاتفاقية الكاملة

16.1 يُشكل هذا العقد مُجمل الاتفاق بين الطرفين ويُلغي ويحل محل كافة الاتفاقات والتعهدات والتأكيدات والضمانات والإقرارات والتفاهات السابقة بين الطرفين، سواء كانت شفوية أو كتابية، فيما يتعلق بموضوع هذا العقد.

16.2 يوافق كل طرف على أنه لن يكون لديه أي تعويض فيما يتعلق بأي تصريح أو تمثيل أو تأكيد أو ضمان (سواء تم ذلك بطريقة غير مقصودة أو سهواً) لم يتم ذكره في العقد. ويوافق كل طرف على أنه لا يكون لديه أي مطالبة تتعلق بأي بتحريف يتسم بعدم القصد أو السهو أو بيان كاذب يتسم بالإهمال ناتج عن أي بيان في العقد.

17. البطلان الجزئي

إذا كان أي حكم أو تعويض منصوص عليه في هذا العقد غير صالح أو غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني بموجب أي قانون معمول به كلياً أو جزئياً، فيعتبر أنه قد تم تعديله بقدر ما يمكن القيام به لجعله قابلاً للإنفاذ إذا كان أي حكم أو تعويض منصوص عليه في هذا العقد غير صالح أو غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني بموجب أي قانون معمول به كلياً أو جزئياً، فيعتبر أنه قد تم تعديله بقدر ما يمكن القيام به لجعله قابلاً للإنفاذ مع الاحتفاظ بغرضه أو بطلانه بطلاناً جزئياً من هذا العقد إذا كان من غير الممكن القيام بذلك، وتظل الأحكام المتبقية من هذه الشروط والأحكام سارية، بما في ذلك أي تعويضات افتراضية متبقية، وفقاً للنية المقصودة منها. ووفقاً لتقدير الشركة وحدها، يجوز لها إنهاء هذا العقد بموجب إشعار خطي لا يقل عن سبعة (7) أيام يُرسل إلى العميل إذا ارتأت أن هذا الحذف يكون له تأثير سلبي جوهري على حقوقها بموجب العقد.

18. عدم وجود شراكة أو وكالة

18.1 لا يرد في العقد ما يُقصد به أو يُشير إلى إنشاء أي شراكة أو مشروع مشترك أو مؤسسة مشتركة بين أي من الطرفين، أو يشكّل أي طرف وكيلاً لطرف آخر، أو يفوض أي طرف بالقيام أو الدخول في أي التزامات الدخول في أي التزامات نيابة عنه أو عن أي طرف آخر.

18.2 يؤكد كل طرف أنه يتصرف بالأصالة عن نفسه وليس لصالح أي شخص آخر.

19. الأطراف الخارجية

لا يحق لأي شخص ليس طرفاً في العقد أن يكون له أي حقوق بموجب قانون (حقوق الأطراف الخارجية) التعاقدات لعام 1999، لمادة 136 وما يليها من قانون البحرين المدني، المرسوم التشريعي رقم 19 لسنة 2001، أو غير ذلك من أجل إنفاذ أي بند من بنود العقد.

20. حماية البيانات

لأغراض الشرط 20، يُقصد بـ "قوانين حماية البيانات" التوجيه رقم EC/46/95 الصادر بتاريخ 24 مايو 2018، حيث تم دمجها في التشريعات المحلية لكل دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وفي كل حالة بصيغته المعدلة وتم استبداله أو نسخه من حين لآخر، ولائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات العامة رقم 679/2016 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس اعتباراً من 25 مايو 2018 و / أو التشريعات الأخرى المعمول بها لحماية البيانات المعمول بها.

20.1 يكون للكلمات التالية، ضمن الشرط 20، "يعالج / معالجة / مُعالج" و "مُراقب البيانات" و "مُعالج البيانات" و "موضوع البيانات" و "البيانات الشخصية" و "خرق البيانات الشخصية" نفس المعنى الموضح قرين كل منها في قوانين حماية البيانات.

20.2 يوافق العميل على عدم تقديم أو إتاحة بيانات شخصية أخرى للشركة، بخلاف معلومات الاتصال التجارية (على سبيل المثال، الأعمال ورقم الهاتف والمسمى الوظيفي وعنوان البريد الإلكتروني)، ما لم يتطلب الأمر خلاف ذلك لتوفير الخدمات. وفي هذه الحالة، يتم تحديد هذه البيانات الشخصية الإضافية بشكل محدد مسبقاً من جانب العميل والموافقة عليها كتابياً من جانب الشركة.

20.3 في حالة معالجة البيانات الشخصية من جانب أي طرف بموجب العقد أو فيما يتعلق به، يلتزم هذا الطرف، باعتباره معالج بيانات، بالقيام بما يلي:

20.3.1 عدم معالجة أو نقل أو تعديل أو تبديل أو تغيير البيانات الشخصية أو الإفصاح عن أو السماح بالإفصاح عن البيانات الشخصية لأي طرف خارجي بخلاف ما هو مطلوب للالتزام بتعليمات الطرف الآخر (باعتباره مراقب بيانات) القانونية والموثقة والمعقولة (ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك لمعالجة البيانات الشخصية عند الضرورة لتوفير الخدمات وفقاً لشروط هذا العقد)، ما لم يكن مطلوباً بموجب قانون يخضع له معالج البيانات، شريطة أن يقوم معالج البيانات في هذه الحالة بإبلاغ مراقب البيانات بهذا الشرط القانوني قبل المعالجة، ما لم يحظر ذلك القانون هذه المعلومات على أسس مهمة تتعلق بالمصلحة العامة. وعلى وجه الخصوص، يعطي مراقب البيانات معالج البيانات أوامر لنقل البيانات خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية وفقاً لمُعالج البيانات الممثل لمتطلبات المواد 45 إلى 49 من اللائحة العامة لحماية البيانات.

20.3.2 في حالة العلم بوجود خرق في البيانات الشخصية:

أ. يلزم إخطار مراقب البيانات دون تأخير لا موجب له؛

ب. توفير تعاون معقول (على حساب مراقب البيانات) إلى مراقب البيانات فيما يتعلق بخرق البيانات الشخصية؛

20.3.3 عند استلام أي طلب أو شكوى أو رسالة تتعلق بالالتزامات مراقب البيانات بموجب قوانين حماية البيانات:

أ. يلزم إخطار مراقب البيانات في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية؛

ب. مساعدة مراقب البيانات من خلال تنفيذ التدابير الفنية والتنظيمية المناسبة لتمكين مراقب البيانات من الالتزام بأي ممارسة للحقوق من خلال موضوع البيانات بموجب أي قانون من قوانين حماية البيانات فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي تتم معالجتها بمعرفة معالج البيانات بموجب هذا العقد أو الامتثال لأية تقييم أو استعلام أو إخطار أو تحقيق بموجب أي قانون من قوانين حماية البيانات، المنصوص عليها في كل حالة بأن يقوم مراقب البيانات بتعويض معالج البيانات بالكامل عن جميع التكاليف المعقولة التي تكبدها معالج البيانات الذي ينفذ التزاماته بموجب هذا الشرط الفرعي 20.3.3؛

20.3.4 ضمان أن يكون لديها في جميع الأوقات تدابير فنية وتنظيمية مناسبة حسبما تقتضيه المادة 32؛

20.3.5 التأكد من أن موظفيها الذين يمكنهم الوصول إلى البيانات الشخصية يخضعون للالتزامات السرية المناسبة؛

20.3.6 تنفيذ تدابير تنظيمية وفنية مناسبة لمساعدة مراقب البيانات في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمواد من 33 حتى

36 من اللائحة العامة لحماية البيانات، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المعالجة والمعلومات المتاحة لمُعالج

البيانات؛

20.3.7 عدم تفويض أي مقاول من الباطن بمعالجة البيانات الشخصية ("معالج فرعي") بخلاف الموافقة الخطية المسبقة من مراقب البيانات، حيث يتم الإقرار بأن مراقب البيانات يوافق على تعيين معالجي بيانات فرعيين، بحيث قد يتم إشراكهم، من حين لآخر، من جانب معالج البيانات الذي يخضع في كل حالة لشروط بين معالج البيانات والمعالج الفرعي والتي ليست أقل اتساقاً بالطابع الحمائي عن تلك الشروط المبينة في الشرط 20، بشرط أن يقوم معالج البيانات بإعلام مراقب البيانات عن هوية معالجي البيانات الفرعيين وأي تغيير يجري عليهم؛

20.3.8 التوقف عن معالجة البيانات الشخصية في غضون تسعين (90) يوماً عند إنهاء أو انتهاء هذا العقد، أو إذا كانت الخدمة، أيهما أقرب، التي تتعلق بها في أقرب وقت ممكن بعد ذلك (بناءً على خيار مراقب البيانات)، إما إرجاع البيانات أو مسحها بشكل آمن من أنظمتها، والبيانات الشخصية وأي نسخ منها أو المعلومات التي تحتويها، إلى الحد الذي يُطلب من معالج البيانات الاحتفاظ بالبيانات الشخصية نظراً لوجود متطلبات قانونية أو تنظيمية أو متطلب من جهة اعتماد.

20.4 يلتزم معالج البيانات بتوفير هذه المعلومات الإضافية لمراقب البيانات (حيثما ينطبق) وبالسماح والمساهمة في أي عملية تدقيق أو مراجعة يقوم بها مراقب البيانات أو مدقق معتمد من جانب مراقب البيانات للتأكد من امتثال معالج البيانات للالتزامات المنصوص عليها في الشرط 20، شريطة ألا يلزم هذا المطلب معالج البيانات بتوفير أو السماح بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بما يلي: (1) معلومات التسعير الداخلية لمعالج البيانات؛ (2) المعلومات المتعلقة بالعملاء الآخرين لمعالج البيانات؛ (3) أي تقارير خارجية غير عمومية لبيانات معالج البيانات؛ أو (4) أي تقارير داخلية يتم إعدادها من خلال أعمال التدقيق أو الامتثال الداخلي لمعالج البيانات. يتعين على معالج البيانات إبلاغ مراقب البيانات على الفور إذا ارتأى أن التعليمات التي يقدمها مراقب البيانات بموجب هذا العقد تخالف ما هو منصوص عليه في اللائحة العامة لحماية البيانات أو حماية البيانات الأخرى للاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء.

21. التعاقد من الباطن

21.1 يحق للشركة، حسب تقديرها المطلق، التعاقد من الباطن على الخدمة كلها أو جزء منها، ما لم يقتصر خلاف ذلك على شروط العقد و / أو الالتزامات بموجب أي اعتماد أو موافقة حاكمية.

21.2 يجوز للشركة التنازل عن جميع حقوقها أو جزء منها أو التزاماتها أو تفويضها أو ترخيصها أو الاحتفاظ بها على سبيل الأمانة بموجب العقد.

21.3 هذا العقد ملكية حصرية للعميل ولا يجوز له التنازل عن جميع حقوقه أو جزء منها أو التزاماته أو تفويضها أو ترخيصها أو الاحتفاظ بها على سبيل الأمانة أو التعاقد من الباطن بموجب العقد دون موافقة كتابية مسبقة من الشركة.

22. السرية

لأغراض الشرط 22، يُقصد بـ "المعلومات السرية" جميع المعلومات التي قد يملكها طرف ما أو يحصل عليها قبل أو بعد تاريخ العقد الذي يتعلق بعمل أو منتجات أو تطورات أو أسرار تجارية أو دراية أو أمور أحد الطرفين الأخرى المتعلقة بالخدمات والمعلومات المتعلقة بعلاقات أحد الطرفين مع العملاء أو الوكلاء أو الموردين الفعليين أو المحتملين وجميع المعلومات الأخرى المحددة على أنها سرية أو التي يجب اعتبارها سرية بشكل معقول.

22.1 يحتفظ كل طرف ("المستلم") بجميع المعلومات السرية للطرف الآخر ("الطرف المفصح") بسرية تامة. باستثناء الوفاء بالتزاماته بموجب العقد، لا يقوم المستلم، دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف المفصح، بالكشف عن المعلومات السرية التي استلمها، أو الإفصاح عنها أو منح حق الوصول إلى المعلومات السرية التي استلمها، ولا يسمح لأي من موظفيه أو وكلائه أو مسئوليه بالكشف عن هذه المعلومات السرية أو الإفصاح عنها أو منح حق الوصول إليها.

22.2 بغض النظر عن الشرط 22.1، يجوز للمستلم الكشف عن المعلومات السرية التي استلمها في الحالات التالية إذا:

22.2.1 كانت لازمة القيام بذلك من جانب أي جهة حكومية أو محلية أو سلطة تنظيمية أو أي جهة اعتماد أو قانون (ولكن فقط إلى الحد الذي تكون فيه مطلوبة بصورة تامة للقيام بذلك)؛

22.2.2 كان من الضروري للغاية لغرض الحصول على المشورة المهنية فيما يتعلق بالعقد فقط؛

22.2.3 كانت معروفة مسبقاً للمستلم قبل وقت الإفصاح من جانب الطرف المفصح (حيث يمكن أن يثبت المستلم ذلك بالأدلة التوثيقية)؛ أو

22.2.4 هي معلومات تصبح فيما بعد معرفة عامة بخلاف خرق العقد من جانب المستلم.
22.3 في حالة تقديم طلب معلومات إلى المستلم بموجب أي تشريع بشأن حرية تدفق المعلومات أو لوائح المعلومات البيئية لعام 2004 فيما يتعلق بأية معلومات سرية، يلتزم المستلم بإخطار الطرف المفصح ولا يتم الإفصاح عن أي معلومات حتى يتم إجراء تحليل ما إذا كانت المعلومات المطلوبة قادرة على الاستفادة من الإعفاء من الإفصاح.
22.4 يستمر تطبيق التزامات الطرفين بموجب الشرط 22 دون حد زمني.

23. رخصة مراقبة التصدير

لأغراض الشرط 23، يقصد بعبارة "رخصة مراقبة التصدير" أي ترخيص عام أو حكومي أو موافقة أو تصريح أو ما شابه ذلك (سواء رخصة مؤقتة أو دائمة)، حيث يتم إصدارها بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب المملكة المتحدة أو أي سلطة أجنبية، والتي من الضروري أن يتم الحصول عليها من حين لآخر ليحق للطرف المعني تسويق أو استيراد أو تصدير أو إعادة تصدير المنتجات و / أو توفير الخدمات و / أو نقل التكنولوجيا و / أو حقوق الملكية الفكرية.

23.1 قد يخضع أداء الشركة لالتزاماتها بموجب هذا العقد، كلياً أو جزئياً، لرخص مراقبة التصدير. وإذا كانت رخصة مراقبة التصدير هذه تتطلب شهادات مستخدم نهائي موقع عليها أو أي موافقات أو موافقة حكومية أو أجنبية أخرى من المملكة المتحدة أو جهة خارجية، يوافق الطرفان على مساعدة كل منهما الآخر في إكمال شهادات المستخدم النهائي أو أي موافقات أو تصريحات أخرى، ويتعهد العميل بالتوافق مع وتطبيق شروط شهادات المستخدم النهائي أو رخص مراقبة التصدير أو القيود.

23.2 يقر العميل ويضمن أنه يجب عليه إبلاغ الشركة كتابةً، قبل قيام الشركة بأي خدمة، بأي قيود استيراد أو تصدير سارية قد تنطبق على الخدمات التي سيتم تقديمها، بما في ذلك أي حالات تتعلق بأي منتجات أو معلومات أو تكنولوجيا يجوز تصديرها / استيرادها من أو إلى بلد محظور من هذه المعاملة.

23.3 تبذل الشركة جهوداً معقولة للحصول على رخص مراقبة التصدير الضرورية، ولكن يقر الطرفان بأن إصدار رخص مراقبة التصدير يكون وفقاً لتقدير السلطات المعنية فقط. في حالة تأخر أي رخصة لازمة لمراقبة التصدير أو تم رفضها أو إلغاؤها، يتعين على الشركة إخطار العميل بذلك كتابةً في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، ويحق للشركة الحصول على تمديد مقابل في الوقت المحدد لتقديم الخدمات، وفي حالة رفض أو إلغاء أي رخصة مراقبة تصدير ضرورية، يلزم إنهاء العقد، كلياً أو جزئياً، دون أي مسؤولية فيما يتعلق بالعمل.

23.4 إذا كانت الخدمات أو أي منتج من منتجات الشركة خاضعاً لأي من رخص مراقبة التصدير أو لأي قيود أخرى من المملكة المتحدة أو قيود حكومية أجنبية أو قضائية، يتعهد العميل بالتوافق مع شروط رخص أو قيود مراقبة التصدير من وقت لآخر وتطبيقها من وقت لآخر.

24. مكافحة الفساد

24.1 يتعهد العميل بالامتثال لجميع الأنظمة والتشريعات واللوائح والقوانين السارية المتعلقة بمكافحة الرشوة ومكافحة الفساد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون مكافحة الرشوة البريطاني لعام 2010 وقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية لعام 1977 ("قوانين مكافحة الفساد")، ويتعهد بعدم القيام بشيء ولا يغفل عن القيام بشيء من شأنه أن يؤدي إلى قيام الشركة بخرق أي من قوانين مكافحة الفساد. ويلتزم العميل بما يلي:

24.1.1 الالتزام بسياسات مكافحة الفساد الخاصة بالشركة والتي قد يتم إخطار الشركة بها إلى العميل وتحديثها من حين لآخر ("السياسات ذات الصلة")؛

24.1.2 تقديم تقرير فوري إلى الشركة عن أي طلب أو مطلب للحصول على أي ميزة مالية أو غيرها من المزايا غير الضرورية من أي نوع يتلقاها العميل فيما يتعلق بتنفيذ العقد؛

24.1.3 إخطار الشركة (كتابةً) على الفور إذا أصبح موظف عمومي أجنبي مسؤولاً أو موظفًا للعميل أو حصل على مصلحة مباشرة أو غير مباشرة باسم العميل (ويؤكد العميل أنه لا يوجد لديه مسؤولين أو موظفين رسميين أجنبيين كمالكين بشكل مباشر أو غير مباشر في تاريخ هذا العقد)؛

25. الإشعارات

يجب ان تكون جميع الإخطارات التي يقدمها أحد الطرفين للطرف الآخر مكتوبة ويتم اعتبارها مرسله حسب الأصول أو تم تقديمها في وقت الخدمة إذا تم تسليمها بشكل شخصي بعد 48 ساعة من نشرها إذا تم نشرها من خلال الدرجة الأولى أو بالبريد الجوي المدفوع مسبقاً في كل حالة إلى العنوان المسجل، إن وجد، أو إذا كان لا ينطبق فنُرسَل إلى آخر عنوان معروف للطرف الآخر.

26. عدم التنازل

لا يُعتبر أي إخفاق أو تأخير يحدث من جانب الشركة في ممارسة أي حق أو صلاحية أو تعويض تنازلاً منها، وهذه الممارسة الجزئية لا تحول دون أي ممارسة أخرى لما سبق ذكره أو جزءاً من هذا الحق أو الصلاحية أو التعويض.

27. القانون الحاكم

27.1 يخضع هذا العقد وأي نزاع أو مطالبة تنشأ عن أو تتعلق به أو موضوعه وفقاً للأنظمة المعمول بها في إنجلترا وويلز (بما في ذلك النزاعات أو المطالبات غير التعاقدية).

27.2 يوافق كل طرف بشكل لا رجعة فيه على أي نزاع أو مطالبة تنشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام والعقد وأية وثائق ذات صلة أو تابعة لها والأمور المتعلقة بها، بما في ذلك أي مسألة تتعلق بوجودها أو صلاحيتها أو إنهاؤها أو تتعلق بأي التزام غير تعاقدي أو أي التزام آخر أو نتائج بطلانها، حيث يتم الرجوع إليها وحلها بصورة نهائية عن طريق التحكيم بموجب لوائح مركز دبي المالي العالمي - محكمة لندن للتحكيم الدولي ("لوائح")، وهي اللوائح التي تعتبر مدرجة بالإشارة إلى هذا البند. ويتم اختيار مُحكِّم واحد من بين المحكمين، ويكون ذلك وفقاً للوائح المعمول بها. فمركز دبي المالي العالمي هو المقر والمكان القانوني لانعقاد جلسات التحكيم. وعليه، تتعقد جلسات التحكيم باللغة الإنجليزية.